التوزيع: عام
E/ESCWA/POP/89/WG.1/9
٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالانكليزية

29 NOV 1989

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل العربية

الجامعة الاردنية

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا

ندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع أشارة خاصة للهجرة العائدة
٤-٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
عمان

- 9 APR
UN-ESC

الهجرة الدولية في الوطن العربي: نظرة عامة

اعد هذه الدراسة الدكتور محمود عبد الفضيل، أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية. والآرا تعبر عن وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة رأي الجهات ا

صدرت هذه الدراسة دون تحرير.

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 6
Directory Name:
POP\89_WG1_9
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

١ ـ مقدمـــة

اكتسبت عمليات الهجرة وانتقال الايدى العاملة فيما بين البلدان العربية أبعادا جديدة مكثفة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ على نحو ونطاق لم يسبق له مثيل فى تاريخ المنطقة العربية . ورغم أن التاريخ البشرى قد حفل بموجات عديدة من الهجرة والتحركات السكانية ، فان عمليات " انتقال الايدى العاملة العربية "١ على النحو الذى شهدناه فى السبعينات والثمانينات، تظل ظاهرة مؤقته " ومحكومه بعوامل " ظرفيه " أهمها صعود " المتغير النفطى " فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية . ومن هنا يصدق عليها تعبير " Guest Workers " ، الذى يشير للطابع المؤقت أو الظرفى لهذه الظاهرة التى شهدتها بلدان اخرى عديدة مثل الهند وباكستان وكوريا الجنوبية وتركيا ، حيث يتم تصدير الايدى العاملة والاتجار دوليا فى " قوة العمل " باعتبارها " سلعة تصديريه " ذات أهمية تقترب احيانا من اهمية " السلع التصديريه فى بنية موازين المدفوعات " (١) .

ولوضع تلك الظاهرة فى سياقها التاريخى العام ، يمكن لنا الاستناد إلى تقسيم " الأزمنة " الذى ورد لدى المفكر التاريخى الفرنسى البارز فيرناد برودیل (F. Braudel) ، حيث تتم التفرقة المنهجية بين ثلاث انواع من " الازمنة " (٢) .

---

١) كانت " تحويلات العاملين " كنسبة مئوية من حصيلة " الصادرات السلعية " عام ٧٨ ـ ١٩٧٩ فى عدد من البلدان المصدره للعمالة على النحو التالى : يوغسلافيا (٤٢٪) ، تركيا (٧٧٪) ، البرتغال (٦٩٪) ، المغرب (٥١٪) مصر (٨٩٪) ، اليمن العربية (٧١٪) ، باكستان (٧٦٪) ، راجع :
G. Swamy, International Migrant Workers' Remittances: Issues and Prospects, World Bank Staff paper No. 481 (Washington:1981)

٢) انظر : Fernand Braudel, Civilisation Materielle, Economie et Capitalisme (Paris:Arman Colin)

أ — الزمن الآنـي (اليومى او المعاش) (Le temps quotedien)

ب — الزمن الظرفي (Le temps conjoncturel)

وهو زمن اسير للظرف التاريخى الاستثنائى الذى تتـــم فيه الاحداث (حروب ،انتعاش ،ركود) ٠

ج — الزمن الهيكلي (Le temp structurel)

وهو الزمن الطويل المدى نسبيا ،وتتم فى اطاره " إعـادة هيكلة الاشياء ،الافكار ، والمقدرات" ٠

وفى تقديرنا أن ظاهرة هجرة انتقال الايدى العاملة فيما بين البلـدان العربية خلال حقبتى السبعينات والثمانينات كانت تتم فى إطار " الزمن الظرفـى" إذ ظلت أسيرة " الحقبة النفطية " وتداعياتها فى الحياة الاقتصادية العربيـة ٠٠ ولذا فهى تنحسر وتتراجع مع تقلص وتراجع الظواهر التى رافقت " الفوره النفطيـة " فى المنطقة العربية ٠ وليس معنى ذلك أن عمليات الهجرة وإنتقال الأيـــدى العاملة التى تمت فى المنطقة العربية على نطاق واسع فى السبعينات والثمانينـات ليس لها " آثار هيكلية " بعيدة المدى ٠ إنما كل الذى نود أن نؤكده أنهـــا بالأساس " ظاهرة ظرفية " وصلت إلى قمتها فى منتصف الثمانينات ، وها نحـــن نشهد بداية الانحسار فى النصف الثانى من الثمانينات ٠٠٠ بينما ستكون قضايـا ومشاكل " الهجرة العائدة " (returning migration) هى القضية الأولـــى على رأس جدول أعمال التسعينات ٠٠ حتى وان حدث انتعاش نسبى لســـوق النفط الدولية ٠

٢ — المقاربات الخاصة بتحليل ظاهرة الهجرة على الصعيد العربى :

تنقسم الدراسات الخاصة بتحليل ظاهرة " الهجرة المؤقته" على الصعيـد العربى ، الى صنفين من الدراسات والتحليلات حسب المنهاجية المتبعة :

١) المجموعة الاولى من الدراسات تبحث فى البواعث والدوافع والمحددات لقرار الهجرة على الصعيد الفردى (at the micro-level) . وقد جاءت هذه الدراسات فى معظمها متأثرة بالنهج الذى انتهجه مايكل تودارو (M.Tadaro) حول دور " عوامل الجذب " (Pull factors) وتوقعات الدخل (income expectations) فى تفسير حجم تدفقات الهجرة (٣) . بيد أن " دالة الهجرة " تختلف باختلاف المجموعات المهنية والمستويات التعليمية المختلفة ، حيث أن كل مجموعة لها أفق مختلف لعملية الادخار وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق نقله كيفية فى " الوضعية الاجتماعية " (Social status) . وهكذا فكما ان " أفق الامثليه " (optimization horizon) يختلف من مجموعة الى أخرى ، كذلك فإن مفهوم " المخاطرة " (risk-taking) واحتمال الحصول على عمل يختلف من مجموعة إلى أخرى ، مما يؤثر على طول مدة الهجرة (طولاً وقصراً) وكذا معدل دوران الهجرة بين الفئات المهنية والمهارية المختلفة .

وبالتالى فإن الحجم الكلى لتيار الهجرة الصافية يعتبر المحصلة على المستوى الجمعى (at the aggregate level) لمجمل القرارات الفردية للتحاق بقوافل الهجرة أو العوده الى بلد المنشأ (بعد فترة تطول او تقصر من تجربة الحظ) ولا سيما فى حالة المهاجرين دون عقود مكتوبة (non-contract holders) .

---

٣) راجع : M.P. Todaro, "Income expectations, rural-urban migration and employment in Africa", International Labour Review, vol. 104 (1971), pp. 387-413.

ويمكن تلخيص المحصلة لقرارات الهجرة " الفردية " — على المستوى الجمعى — على النحو الاتى :

تيار الهجرة الصافية = داله فى (توافر فرص التوظف والتشغيل + مستوى الاجر (موجب /أو سالب) أو الدفع + إرتفاع احتمال الحصول على عمل

+ سعر الصرف فى بلد الاستقبال ازاء العمله الوطنية فى بلد المنشأ + "نسبة التحويل" المسموح بها من الدخل المحقق فى بلد الاستقبال + العوامل النفسية والاجتماعية الاخرى) .

ويلاحظ ان قرارات الهجرة (او العودة) على الصعيد الفردى ، هى بدورها شديدة الحساسية للمتغيرات الثلاث التالية :

أ — مدى توافر فرص التوظف والتشغيل

(وبالتالى " طول فترات الانتظار للحصول على عمل " والتكاليف والأعباء المالية" المرتبطة بذلك (transactions costs)

ب — تقلبات " سعر الصرف "

لبلد الاستقبال فى مقابل العمله الوطنية فى بلدان الارسال . فكلما ارتفع " سعر الصرف " كلما كان ذلك حافزا للهجرة والبقاء ، وكلما انخفض هذا السعر كلما كان ذلك " عامل طرد " والاسراع بالعوده .

جـ — " نسبة التحويل المسموح بها "

فكلما تدنت تلك النسبة قل الباعث على الهجرة او الاستمرار فيها .

وتعتبر حالة " المهاجرين المصريين الى العراق " من ذوى المهارات الدنيا" حالة نموذجية لأهمية تلك العوامل الثلاث فى التعجيل بقرارات " الهجرة العائده " خلال عام ١٩٨٩ ٠

٢) المجموعة الثانية من الدراسات ،وهى تهتم بالدرجة الاولى بالآثار الكلية (The macro-impact) لعمليات " الهجرة المؤقتـــــه ". وتعتبر دراسة الاقتصادية البريطانية الراحلة Suzanne Paine حول " العمالة التركية المهاجرة " أحد البدايات الهامة فـــــى هذا المجال (٤) ٠ ويهدف هذا النوع من الدراسات والتحليـلات الى محاولة تحليل وقياس الآثار الايجابية والسلبية (بما فى ذلـك آثار التغذية العكسية (feedback effects). لظاهرة " الهجـرة المؤقته " على مسارات النمو والتنمية ونظم التراكم فى البلدان النامية والآخذه فى النمو ٠

ويمكن حصر أهم المتغيرات التى كانت موضع عناية فى تلك الدراســـات بهدف تحديد الآثار الكلية لعملية "الهجرة المؤقته " فيما يلى :

أ ـ درجة اكتساب مهارات جديد (level of new skill acquisition) او فقدان مهارات سابقة (de-skilling)

ب ـ الأثر على " معدل البطالة " فى بلد الارسال ، وكذا الآثـــار والتداعيات التى تلحق بدينامية واسلوب اداء " سوق العمـــل " من جراء عمليات الهجرة ٠

---

٤) راجـع : S.Paine, Exporting Workers: The Turkish Case (Cambridge: (Cambridge Univ. Press, 1974)

جـ ـ الزيادة فى حجم " المدخرات القومية " نتيجة تحويلات العاملين فى الخارج ·

د ـ "الميل الحدى للإستيراد" من واقع مدخرات وتحويلات العاملين فى الخارج (The propensity-to-import out of remittances)، مما يؤثر على مدى قوة أو ضعف " آثار المضاعف " (multiplier effects) داخل الاقتصاد القومى فى بلدان الارسال ·

هـ ـ انماط الاستثمار والتوظيفات لمدخرات العاملين فى الخارج ، وبالتالى آثارها على طبيعة " نظم التراكم " (accumulation régimes) ·· ومن ثم على مسارات النمو والتنمية فى بلدان الارسال ·

و ـ آثار عمليات " الهجرة المؤقته " على مستويات الاستهلاك الخاص، ولا سيما الغذاء ،الملبس ، المسكن ،التعليم ،الرعاية الصحية ·· وبالتالى اشباع " الحاجات الاساسية " للشرائح الدنيا من السكان ·

ى ـ تأثيرات عمليات " الهجرة المؤقته " فى أسواق ال والخدمات، وكذا فى أسواق عوامل الانتاج ،وما لذلك من علاقة وثيقة بالعملية التضخمية فى بلدان الارسال ·

ومما لا شك فيه أن كل هذه " المتغيرات الكلية " يربطها نسيج واحد ،اذ ان كلها تتفاعل مع بعضها البعض من خلال " آثار التغذية العكسية " التى يحسن معالجتها فى اطار "نموذج كلى " (Macro-Model)، يحدد العلاقات الدينامية بين : تحويلات العاملين ،مستويات الاستهلاك الخاص

(مع التفرقة بين " الضرورى " و " الترفى ") ، حجم التراكم " الانتاجى " [٥] ، الاسعار النسبية ومعدلات التضخم ، البطالة والانتاجية [٦] (مع الاخذ فى الاعتبار حقيقة تجزئة " اسواق العمل Segmentation of labour markets.) .

ويلاحظ بشكل عام أن هناك فقر فى معالجة " عمليات الهجرة المؤقتة " فى إطار " النماذج الاقتصادية الكلية للنمو والتنمية " [٧] ، اذ ظلت المعالجات مبتسرة ولا ترقى الى مستوى " النموذج الكلى الشامل " . فعلى صعيد المنطقة العربية [٨] ، لا يوجد سوى نموذج البنك الدولى (تحت اشراف اسماعيل سراج الدين) ونموذج معهد ماستشوتش للتكنولوجيا (MIT) فى الولايات المتحدة (تحت اشراف د. نازلى شكرى) [٩] . وقد تم إعداد هذه النماذج فى إطار " نماذج تخطيط القوى العامله " فى جانبى العرض والطلب على صعيد المنطقة العربية ،

---

٥) تجدر هنا التفرقة بين " التراكم الانتاجى " والذى يتم ترجمته فى شكل أصول انتاجية تساعد على توسيع الطاقات الانتاجية للمجتمع ، وبين عمليات " التكاثر المالى " القائم على " اعادة تدوير " الاصول المالية فى شكل توظيفات مالية ومضاربات عقارية ، دون ان ينجم عنها توسيع وتطوير للطاقات الانتاجية والتصديرية للاقتصاد القومى فى بلدان الارسال (وكنموذج لذلك " شركات توظيف الاموال فى مصر " التى استحوذت على خمسة مليارات من الجنيهات من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج) .

٦) إرتبطت عمليات " الهجرة المؤقته " فى بعض بلدان الارسال بتدهور مستويات الانتاجية وبالتالى تغذية " العملية التضخمية " .

٧) تعود البدايات المنهجية الاولى لادماج آثار الهجرة وانتقال العمالة فى إطار التحليل الاقتصادى الى دافيد ريكاردو ، راجع :
J.A. Kregel, 'Ricardo, Trade, and Factor Mobility', in Economia Internazionale, vol. XXX, no. 2-3, (August 1977).

٨) راجع Ismail Serageldin and Bob Li, Technical Presentations of the Model vol. I, World Bank staff working papers No. 587 (Washington:1983)

٩) راجع : Nazli Choucri, Migration in the Middle East: Transactions, Policies, and Processes, vol. II, TAP Report 83-9. (Cambridge Mass, MIT, July 1983)

ولكن غلب عليها طابع " الاسقاطات الديمغرافية والاقتصادية " واستخدام اساليب " المحاكاة " للوصول الى حلول للنماذج ، مع عدم الاهتمام الكافى بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية كمحددات لعمليات الهجرة .. ولا سيما " الهجرة العائدة " .

٣ — الطبيعة " الانتقائية " و " المؤقته " لتيارات الهجرة وتحركات الايدى العاملة فى المنطقة العربية :

يجب التأكيد هنا على أن عمليات الهجرة وتحركات الايدى العاملة (على اختلاف مستويات مهاراتها) التى شهدتها المنطقة العربية خلال حقبتى السبعينات والثمانينات قد اتسمت بدرجة عالية من " الانتقائية " (selectivity). وتلك " الانتقائية " — حسب فئات المهارة — سواء فى حالة " الهجرة الذاهبة " أو " الهجرة العائدة " — مرتبطة أيضا " بالبعد الزمنى " ، الأمر الذى يجعل عمليات الهجرة وانتقال الايدى فى المنطقة العربية " إنتقائية " فى الزمان والمكان .

ولمزيد من التفصيل ، نود أن نشير الى أن " الطبيعة الانتقائية " لعمليات الهجرة وتحركات الايدى العاملة التى شهدتها المنطقة العربية تأخذ عدة أشكال :

أ — الانتقائية من حيث " المجموعات العمرية " (cohorts) التى تتركز فيها عمليات الهجرة .

ب — الانتقائية من حيث " التركيب المهنى " (الفئات " الأعلى مهارة وتأهيلا " أو الفئات " الأدنى تأهيلا أو بدون مهارات ") .

جـ — الانتقائية من حيث طبيعة " عقود العمل " والمزايا الاجتماعية والحقوق التأمينية (بما فى ذلك مدى سهولة امكانية " الاستغناء عن الخدمات " ، أو " التسريح " دون مدة إنذار كافية أو دون مكافأة ترك خدمه ") .

ولذا يمكن الحديث عن وجود " سوقين " للعماله الوافده فى بلـــــدان الاستقبال العربية :

١) " سوق اولى " (Primary market) للعماله الوافـــــده للمهن والتخصصات الاكثر ندره وعالية التأهيل . ونجد ان هـــذا السوق يتميز بقدر معقول من الحماية (Protected market)، حيث مدد عقود العمل اطول ،والمزايا السكنية افضل ومظلـــــة الحقوق الاجتماعية والتأمينية اكثر اتساعا (بما فى ذلك اصطحـاب الاسرة) .

٢) سوق من " الدرجة الثانية " (Secondary market) ،للعماله الوافده " نصف الماهرة " أوغير الماهرة " ، حيث العقـــــود تتسم بأنها " غير مكتوبة " وقصيرة الاجل ، والضمانات ضـــــد التسرح تكاد تكون معدومه . بالاضافة الى تضاؤل " المزايـــــا السكنية " والحقوق التأ مينية والاجتماعية . ونتيجة لهـــــذه الاعتبارات ،يرتفع " معدل دوران العماله " فى هذا السوق (١٠) .

واذا ما القينا نظره على الاحصاءات المتاحة حول الخصائص الاقتصاديـــة والاجتماعية والمهنية للمهاجرين ،نجد تأكيدا واضحا لظاهرة " الانتقائيـــــة " وللطبيعة المزدوجة " لسوق العماله الوافده فى بلدان الاستقبال . فالمســـح الاحصائية التى تمت حول الخصائص والتركيبه المهنيه للأيدى العامله المصريـــة المهاجره إلى البلدان العربية النفطية خلال الفترة ٨٥ — ١٩٨٧ تشير بوضوح الـى تمركز " المهاجرين " فى فئتين عند طرفى النقيض من " سلم المهارات " علـــى النحو التالى : (١١)

١٠) تعتبر حالة " العماله المصرية غير الماهرة او محدودة المهاره " فى العراق نموذجا واضحا لآليات عمل هذا السوق .

١١) راجع : نادر فرجانى ،سعيا وراء الرزق (بيروت : مركز دراسات الوحـــدة العربية ،) ص ٣٤٤ ، وعبد اللطيف الهنيـــدى ، المصروين المتواجدون بالخارج .

المجموعة المهنية	مسح المجلس القومى للسكان (١٩٨٥) (كنسبة مئوية من جملة رصيد المهاجرين)	مسح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٨٧) (كنسبة مئوية من جملة رصيد المهاجرين)
أ — مهن علمية وفنية (عالية المهاره)	١٣٫٣٪	٢٦٫٥٪
ب — عماله غير ماهرة (عما زراعة وانتاج ونقل) .	٧٢٪	٥٨٪

كذلك فإن التأمل فى النتائج الأولية لبحث الاسر المعيشية الذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر عام ١٩٨٧ للتعرف على " خصائص الهجرة المصرية العائده " يؤكد مرة اخرى " الطابع الانتقائى " لعمليات هجرة الايدى العاملة فى المنطقة العربية . فدراسة " مجتمع المهاجرين المصريين العائدين عودة نهائية " يشير إلى مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية بالغة الدلاله ، نوجز اهمها فيما يلى :

١) جاءت الايدى العاملة " غير الماهرة " بالدرجة الأولى من الريف ، وكانت الاغلبية من "ريف بحرى " (٢٩٪ من جملة رصيد المهاجرين العائدين مقابل ٢١٪ من " ريف الوجه القبلى "). كذلك شكل المهاجرين النازحين من المدن الكبرى (القاهرة والاسكندرية) نحو ٢٨٪ من جملة رصيد المهاجرين العائدين مقابل ٢١٪ من المدن الحضرية والاقليمية الاخرى (Provisional towns) [١٢] . مما يدل على اختلاف المعلومات والتسهيلات المتاحة فى " المدن الكبرى " (metropolitan towns)

---

١٢) راجع : حسن على شكرى ، خصائص الهجرة المصرية العائده : النتائج الأولية لبحث الاسر المعيشية (القاهرة : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، فبراير ١٩٨٨) (١٣) المصدر نفسه ، جدول رقم (٢) — .

وكذا فى " ريف بحرى " مقابل " ريف قبلى "، مما يجعل تيارات الهجرة متحيزة للاماكن ذات التسهيلات والامكانات الاكبر ، مما يؤثر على انماط الحراك الاجتماعى وعدالة توزيع ثمار عمليات الهجرة بين المناطق الجغرافية المختلفة .

٢) تركزت فئات المهاجرين فى الفئات العمرية التالية : ٢٠ — أقل من ثلاثين سنة (٤١٪ من جملة رصيد المهاجرين من المناطق الحضرية و ٤٨٪ من جملة رصيد المهاجرين من المناطق الريفية) ، يليها (" الفئة العمرية من ٣٠ - أقل من ٤٠ سنة (٣٧٪ من رصيد المهاجرين من المناطق الحضرية ، و ٣٠٪ من جملة رصيد المهاجرين من المناطق الريفية) (١٤) . وهذا يدل بوضوح على " الانتقائية " العالية فى الفئة العمرية (٢٠ — ٤٠ سنة) ، وهى أكثر فترات الانتاج والعطاء لدى البشر ، ومما يؤثر على اختلال " التركيب العمرى " لقوة العمل " غير المهاجرة " .

٣) تركزت الهجرة من المناطق الحضرية فى الفئات الاكثر تأهيلا وتعليما (شهادات فوق المتوسطة وشهادات جامعية ودرجات اعلى) ، اذ شكلت تلك الفئات نحو ٥٩٪ من جملة رصيد المهاجرين . وفى المقابل ، تركزت الهجرة من المناطق الريفية فى الفئات " ذات المهارات الدنيا " ، إذ كانت أعداد " الاميين " ٥٥٪ من جملة رصيد المهاجرين و " الذين يقرأون ويكتبون " فقط ١٧٪ من جملة رصيد المهاجرين (١٥) . مما يدل على انتقائية واضحة على مستوى التأهيل والمهارات ، من ناحية ، وعلى مستوى التوزيع الجغرافى بين الريف والمدينة ، من ناحية اخرى .

٤) تعبر " الإنتقائية " و " إزدواجية سوق العمل " فى بلدان الاستقبال عن نفسها بوضوح فى " طول المده التى يمكثها المهاجر فى الخارج " .

---

١٤) المصدر نفسه ، جدول رقم (٣) .
١٥) المصدر نفسه ، جدول رقم (٥) .

فقد أفصح مسح " العماله العائده " الذى قام بها الجهاز المركـــــزى للتعبئة والاحصاء فى مصرعن التوزيع التالى : (١٩)

طول مـــدة الاقامة من الخارج / المنطقة	اقل من سنة	سنـــة	سنتان	اكثر من سنتان	الجملة
حضـــر	١٥ر٨٪	٢٣ر٦٪	١٧ر٨٪	٤٢ر٨٪	١٠٠٪
ريـــف	٢٠ر٢٪	٤٢ر٤٪	١٩ر٢٪	١٨ر٢٪	١٠٠٪
جملـــة	١٨ر٣٪	٣١ر٥٪	١٨ر٢٪	٣٢ر٠٪	١٠٠٪

وتعتبر تلك الاحصاءات بالغة الدلاله من حيث التأكيد على غلبة " الســـــوق الثانوى " للعماله الوافده بالنسبة لفئات العماله " غير الماهره " والقادمـــــه من المناطق الريفية ، إذ ان نحو ثلثى عناصر العمالة " المهاجرة " القادمه مـــن المناطق الريفية (٦٢ر٦٪) لم تتجاوز مدة مكوثها فى بلدان الاستقبال " مدة سنة واحده ، مقابل العناصر القادمه من المناطق الحضرية (وذات التأهيل الاعلى) ، حيـــث سجلت الاحصاءات ان ٤٣٪ من تلك العناصر مكث فى بلدان الاستقبال اكثـــر من عامين .

٤ — الآثار الاقتصادية الكلية لعمليات الهجرة فيما بين الاقطار العربية

لعل أبرز الاثار الاقتصادية " الكلية " لعمليات هجرة وتنقل الايـــــدى العاملة فيما بين البلدان العربية هو النمو الهائل لحجم " تحويلات العامليـــن " (workers' remittances) خلال الفترة الممتده من منتصف السبعينات حتـــى منتصف الثمانينات . ولقد كان لنمو وتصاعد تلك " التحويلات " (سواء فـــــى

(١٩) المصدر نفسه ، جدول رقم (١٩) .

اشكالها " العينية " أو " النقدية " و " المسجلة " و " غير المسجلة ") دورا هاما فى تمويل " فاتورة الواردات " وانماط جديدة للاستهلاك فى العديد من البلدان المرسله للعماله . واذا ما ركزنا هنا على بلدان الارسال التى تذهب عمالتها الى البلدان النفطية العربية (مصر ،الاردن ،اليمن العربية ،السودان)، يلاحظ أن " صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج " (Net factor Income from Abroad) فى تلك البلدان — وهى فى معظمها تتشكل من تحويلات العاملين فى البلدان الخليجية — قد لعبت دورا هاما فى تمويل " فاتورة الواردات " (The import bill) فى تلك البلدان حتى منتصف الثمانينات ، ثم اخذت " نسبة التغطية " تتراجع بوضوح بدءا من عام ١٩٨٧ كما هو مبين فى الجدول (١) والشكل الايضاحى رقم (١) .

جدول (١)
تطور نسبة تغطية صافى دخول عوامل الانتاج من الخارج "
لفاتورة الواردات فى البلدان العربية المصدره
للعماله فى اتجاه بلدان الخليج (٨٠ — ١٩٨٨)

البلدان / السنوات	مصر	الاردن	اليمن العربية	السودان
١٩٨٠	١٤ر٣ ٪	٢١ر٤ ٪	٥٨ر٢ ٪	٨ر٥ ٪
١٩٨١	١٧ر٨ ٪	٢٢ر٩ ٪	٥٨ر٧ ٪	٤ر٢ ٪
١٩٨٢	٥ر٥ ٪	٢٣ر٣ ٪	٦٥ر٠ ٪	٣ر٠ ٪
١٩٨٣	١٤ر٥ ٪	٢٤ر٥ ٪	٦٢ر٦ ٪	٥ر٤ ٪
١٩٨٤	٢٠ر٦ ٪	٢٤ر٠ ٪	٦٨ر٥ ٪	— ٤ر٧ ٪
١٩٨٥	١٦ر٨ ٪	١٨ر٨ ٪	٦٥ر٠ ٪	— ٦ر٢ ٪
١٩٨٦	١٢ر٦ ٪	٢٤ر٠ ٪	٧٥ر٨ ٪	— ١١ر٩ ٪
١٩٨٧	١٨ر٦ ٪	١٤ر٥ ٪	٥٢ر٢ ٪	— ٩ر٨ ٪
١٩٨٨	٢٠ر٤ ٪	١٢ر٧ ٪	٤٨ر٨ ٪	— ٩ر٠ ٪

المصدر : تقديرات صندوق النقد العربى .

شكل (١)

تطور نسبة " صافى دخول عوائد الانتاج من الخارج " لقاطورة
الواردات فى البلدان العربية المصدرة للعماله

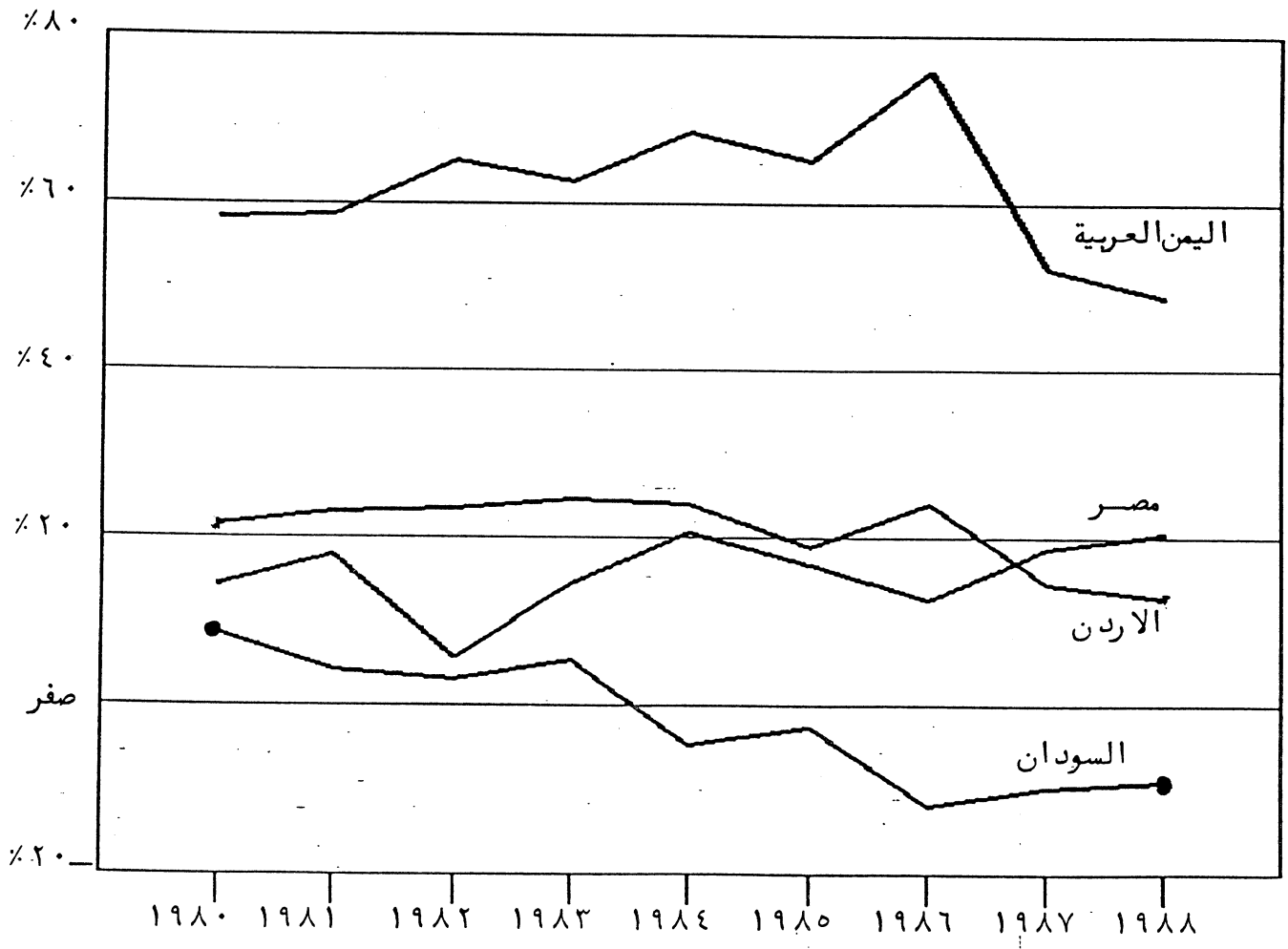

المصدر : تقديرات الصندوق العربى .

ورغم أن " ظاهر " البيانات يشير إلى أن حالة مصر تشذ عن القاعـــدة ، فإنما ذلك يعود إلى الطبيعة المختلطة " لتحويلات العاملين فى الخارج "، فهـى خليط من " التدفق " و " الرصيد " . وقد يزداد حجم "الأموال المحوّلـــه" مع بدء عمليات العوده الواسعة للعماله المهاجرة ، حيث أن تلك الاموال تشكـــل " رصيدا متجمعا للمدخرات فى الخارج "، ويجرى تحويلها لبلدان الارســـال " دفعة واحده " لدى انتهاء فترة العمل فى الخارج . وبالتالى تعتبر الزيـادة فى حجم التحويلات زياده طارئه لن يكتب لها صفة الاستمرارية والديمومه (١٧) .

ورغم كل التحفظات التى يمكن أن تثار حول أسلوب تقدير وتسجيل حجـم " تحويلات العاملين فى الخارج " ، فانه ليس هناك من شك أن اتجاه هـــذه التحويلات هو " اتجاه نزولى " بدءا من عام ١٩٨٧ ، مما يتطلب إعادة ترتيـب للأوضاع الاقتصادية فى البلدان المرسله للعماله فى ظل بدء موجات الهجرة العائده على النحو الذى سوف نوضحه فى القسم السادس من هذه الورقة . ورغم اختـــلاط عمليات " الهجرة المؤقته بظواهر " انفتاحية " (economic liberalization) فى العديد من البلدان المرسله للعماله ، فان هناك العديد من الظواهـــر " غير الصحية " التى تم رصدها فى العديد من الدراسات والمسوح التى تمـت حول أشكال الاستثمار وأنماط توظيف تحويلات ومدخرات العاملين فى بلـــدان الارسال ، نجمل أهمها فيما يلى :

---

(١٧) تشير البيانات الاحصائية المتوافره الى تقلص شديد فى حجم ودائـــع القطاع العائلى (المقوّمه بالنقد الاجنبى) لدى البنوك الرسمية فـــى مصر خلال الفترة ٨٥/٨٦ ــ ١٩٨٧/٨٦ ، إذ بلغ صافى التغير فـــى تلك الودائع ١٣٥ مليون دولار امريكى عام ٨٧/٨٨ مقارنه بـ ٨٢٢ مليـون دولار امريكى عام ٨٥/٨٦ ، مما قد يعكس تباطؤا فى حجم تدفقـــات العاملين فى الخارج ، وقد يعكس ايضا تسرب تلك الودائع الى " القطاع المالى غير الرسمى " وخاصة لدى شركات توظيف الاموال . راجـــع: ليلى الخواجه ، " ظاهرة الهجرة العائده وانعكاساتها الاقتصاديـــة على دول الارسال العربية " ، ورقة مقدمه الى نفس الندوه ، جدول رقم (١) .

أ — توسع مفرط فى اقتناء السلع المعمره والترفيه عموما ·

ب — المغالاه فى الاستثمار فى قطاع الاسكان الفاخر ·

جـ — المغالاه فى حجم الاستثمارات العقارية (التى اتخذت طابعا مضاربيا فى بعض الاحيان) ·

د — توسع وانتعاش قطاع المال والتجارة (لا سيما بنوك الاستثمار وتجارة السلع المستورده) ·

كذلك فان هجرة العماله للبلدان النفطية أدت إلى إتساع الفوارق الدخلية وتعميق ظاهرة " ثنائية " هيكل الدخول والاثمان فى الاقتصاد المصدر للعماله · ومع مرور الزمن أخذت الفجوة التى تفصل بين الدخول والاثمان ونوعية السلع والخدمات التى يجرى تداولها واستهلاكها تزداد ، مما يعمق من عناصر " الانفصامية " فى الحياة الاقتصادية للبلدان المرسله للعماله(١٨) ·

وهكذا فإن ازدياد " درجة اللامساواة " فى توزيع الدخول وازدواجية هيكل الأثمان النسبية ، نتيجة " الطبيعة الانتقائية " لعمليات هجرة العمالة للبلدان النفطية ، كانت له آثار غير متماثله بالنسبة لمستويات رفاه الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، مما يؤدى بدوره إلى تعميق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المرسله للعماله · ولا شك أن أخطر الآثار السياسية والاجتماعية للأوضاع الاقتصادية الجديدة فى البلدان المصدره للعماله هو التآكل المضطرد لمستويات معيشة ورفاه " الفئات المتوسطة " فى المدن والمناطق الحضرية ، بعد أن تمتعت هذه الفئات بفترة من الازدهار والرخاء النسبى خلال السبعينات

---

(١٨) راجع : محمود عبد الفضيل ، " اثر هجرة العماله للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقى فى البلدان المصدره للعماله " ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد السادس ، العدد الاول (١٩٨٠) ، ص ١٠٥ — ١٠٧ ·

وبداية الثمانينات ، إذ اصبح محكوما على هذه الفئات إما الانحدار الى مستويات معيشة " الفئات الشعبية " ، واما الهروب المنظم من خلال " عمليات الهجرة " حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس فى مستويات معيشتها ورفاهها . بيد أن " باب الهجرة " لم يعد مفتوحا على مصراعيه كما كان الحال من قبل ، وهنا تكمن عناصر الازمة ، فى ظل تباطؤ تيارات الهجرة فى التسعينات .

ولذا فان الازمة الاجتماعية والسياسية القادمه هى أزمة " الطبقة الوسطى " فى البلدان المرسله تقليديا للعماله الفنية والمهنية والادارية (مصر والاردن ، والسودان) ، نتيجة انغلاق مسارب الهجرة ، نظرا لصعوبة تحسين (بل الحفاظ) على أوضاعها المعيشية ومزاياها الطبقية فى غياب عمليات الهجرة المنظمة ذات الطبيعة " الدائرية " ففى احيان كثيرة " كانما يعاود " المهاجر " الالتحاق بقوافل المهاجرين مرة أخرى ، بعد مرور فترة " نقاهة " فى أرض الوطن وبعد أن تتقلص مدخراته يعود من جديد للاقلاع الى بلدان الاستقبال للتزود " بالوقود " الذى يعينه على حل مشاكله المالية والمعنوية .

٥ ـ الآثار الاجتماعية لهجرة العماله فى الوطن العربى

أثارت " الآثار الاجتماعية والديمغرافية " لعمليات هجرة العماله فى الوطن العربى موجه من الدراسات والتحليلات خلال السنوات العشر الماضية . بيد أن معظم تلك الدراسات والتحليلات ظلت ذات طبيعة أستطلاعية بالدرجة الاولى ، اذ انها اقتصرت على عينات محدودة أو قرى معينة . كما أنها قلما تناولت موضوع " الاعباء النفسية للهجرة " بشكل جاد .

ولعل أهم القضايا التى شغلت الباحثين والدارسين " للمصاحبات الاجتماعية " لعمليات الهجرة وانتقال الايدى العاملة فيما بين البلدان العربية ، تتركز فيما يلى (١٩) :

١ ـ التغير فى التركيب الديموغرافى لسكان بلدان الاستقبال ومصاحباته .

٢ ـ تدهور اخلاقيات العمل " المنتج " والنزوع نحو " الطفيلية " و " التربّع ".

٣ ـ انخفاض " معدلات الخصوبة " فى بلدان الارسال ، وارتفاع " معدلات الذكورة " فى بلدان الاستقبال .

٤ ـ " التحلل الأسرى " فى بلدان الارسال ، نتيجة الفصل " القسرى " بين رب الأسرة وبقية أفراد الأسرة لفترات قد تطول أو تقصر ، مما يؤثر على تنشئة الأطفال .

٥ ـ " تأنيث " العائلات فى البلدان العربية المرسلة للعماله ، فهناك جيل كامل من الأولاد الذين يشبون فى عائلات ترعاها الأم بمفردها .

---

(١٩) راجع بهذا الخصوص : ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العماله العربية : المشاكل ـ الاثار ـ السياسات (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، الفصل الثالث .
ـ جلال امين واليزابيث عونى ، هجرة العماله المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ ـ ١٩٩ .

٦ - ارتفاع حجم ومعدلات " الحراك الاجتماعى " فى المجتمعات المرسلة للعماله ، نتيجة إرتفاع الدخول ، ونشوء حاله من " السيولة الطبقية " نتيجة التغير المستمر فى حالة التكسب (mode of employment) ٠/٠ والتحول من " العمل بأجر " الى " العمل للحساب الخاص " ، بل والجمع المتزايد بين أكثر من حالة من " التكسب، إذ ضاعت الحدود الفاصله فى بعض الحالات بين " عقد العمل بأجر " و " عقد المقاوله " ٠

وفى بعض البلدان (مثل اليمن العربية) ، لعبت هجرة العماله دورا اساسيا فى كسر القوالب الجامده للنظام التقليدى " للتدرج الاجتماعى " فى المجتمع اليمنى ، الذى يجعل مكانة الشخص الاجتماعية مرتبطة " بالمولد " بشكل قسرى (٢٠) ٠ ولذا فان عمليات الهجرة الواسعة التى شهدها المجتمع اليمنى خلال السبعينات والثمانينات ، أتاحت لأبناء الفئات المسماه " بالنقص " باحتلال وضع جديد فى بنية المجتمع يسمح لهم بالتخلص من النظام التقليدى الذى يضعهم فى الدرجات الدنيا من " السلم الاجتماعى " (٢١) وهكذا قدمت الهجرة منفذا سريعا للصعود فى السلم الاجتماعى أمام طوائف واسعة من الناس : " فهجرة الايدى العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة ، وكذلك هجرة الحرفيين تقدم طريقا للصعود الاجتماعى لا يتطلب توفر قدر يذكر من التعليم او قدر يذكر من رأس المال " (٢٢) ٠

(٢٠) راجع : أحمد القصير ، اليمن : الهجرة والتنمية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥) ، ص ١٣٥ - ١٣٦ ٠

(٢١) راجع : جلال امين ، " الحراك الاجتماعى وأزمة الاقتصاد المصرى " ، اليقظة العربية ، السنة ١ ، العدد ٥ (يونيو ١٩٨٥) ، ص ٧٤ ٠

(٢٢) من اهم الدراسات فى هذا المجال :

-H. Khattab and S. Daeif, Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the Roles of Women, Regional paper of the Population Council (Cairo: March 1982).

-F.Khafagi and M.Zaalouk, The Impact of Male Migration on the Structure of the Family and the Role of Women Left behind in Rural and Urban Egypt, Report submitted to UNESCO, Nov. 1982 (mimeo)

وبشكل عام ركزت العيد من الدراسات حول " الآثار الاجتماعية لهجـــرة العماله فى الوطن العربى " على العلاقة بين الهجرة والتغير فى دور المرأة فـــى حياة الاسرة والحياة الاقتصادية عموما داخل وخارج المنزل (٤٣) . وفى هـــذا الصدد لا توجد ادله حاسمه او نتائج قابلة للتعميم لانها لم تكتسب بعد صفـــة " القانون العام " . فهناك حالات عديدة تثبت ان الدور الاقتصادى والاجتماعى الجديد الذى اخذت تلعبه زوجات المهاجرين فى ادارة شئون المنزل والتعـــرف على نمط استخدام التحويلات التى يرسلها " العائل المهاجر " الى تطويـــر دورهن فى الحياة الاقتصادية والعامة (٤٤) . وفى حالات أخرى ، أدى تدفـــق التحويلات وتحسين الاوضاع المعيشية الى انسحاب المرأة من سوق العمل كمـــا حدث فى بعض قرى صعيد مصر وبعض المناطق فى اليمن (٤٥) .

وعلى المستوى الاجمالى ، لعل أهم مؤثرات عملية الهجرة على البنيان الطبقى والتشكيله الاجتماعية فى البلدان المرسله للعماله ، تتمثل فى عملية النمو والتوســـع السريع فى مراتب وفئات البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة ، وذلك مـــن خلال الانتقال والتحول من مصاف الاجراء والمعدمين (بلا أرض) الى مراتـــب صغار الملاك اصحاب المشروعات الصغيرة . وهكذا يمكن القول ان عملية الهجـــرة الى النفط فى المنطقة العربية شكلت بالنسبة لقوافل المهاجرين نوع من " ورقـــة اليانصيب " الرابحة التى يطمح المهاجر " الاجير " أو " المعدم " من ورائهـــا إلى اجتياز حاجز الفقر والقهر الاقتصادى والتهميش الاجتماعى ، بينما تمثـــل

---

(٤٣) راجع : جلال امين واليزابيث عونى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧ .

(٤٤) راجع بهذا الشأن دراسة :

-E.Talhor, "Egyptian Migration and Peasant Wives", Middle East Research and Information Project, No. 124 (June 1984)

بالنسبة للفئات المتعلمه وعالية المهاره ، فرصه ذهبية للانتقال الى مراتب ومواقع طبقية ارقى (٦٥) . وليس هناك من شك أن تلك التحولات والتغير فى المواقع الطبقية سوف تكون له آثار بعيدة المدى على مستقبل التشكيله الاجتماعية فى البلدان المرسله للعماله خلال حقبة التسعينات.

بيد أن التوسع فى حجم ومراتب البورجوازيه الصغيرة فى البلدان المرسله للعماله لا يعنى بالضرورة الحد من نمو الطبقة العاملة فى تلك البلدان ، فهناك مئات الالوف الذين يدخلون " سوق العمل " كل عام .. لينضموا الى صفوف الأجراء فى ظل عمليات النمو السكانى والتوسع التعليمى . ولذا فان بداية ضعف مفعول " قناة الهجرة الخارجية المؤقته " خلال النصف الثانى من الثمانينات، سوف يؤدى الى سد السبل أمام مزيد من الحراك الاجتماعى فى المجتمعات المرسلة للعماله .. إذ ان عمليات الحراك الاجتماعى من خلال " قناة الهجرة " هى وليدة ظرف تاريخى استثنائى .. وسرعان ما ستغلق " قناة الهجرة " ابوابها فى وجه المتطلعين الجدد الذين فاتهم "قطار الحظ" .. ويظل الحراك الى أعلى لمن نجح فى العبور عبر هذه القناة - فى الوقت المناسب - حراكا حقيقيا وليس زائفا (٦٧) ، له تداعيات بالغة الاهمية على مجمل البنية الطبقية فى بلدان الارسال .

---

(٦٥) راجع : ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العماله ، ص ٢٠ .

(٦٧) يرى بعض الباحثين الاجتماعيين مثل الدكتور/ عبد الباسط عبد المعطى أن " الحراك الاجتماعى " الذى تم من خلال " قناة الهجرة الخارجية المؤقته " انما هو نوع من الحراك الاجتماعى الزائف .. لانه تم دون إضافات فعاله الى الانتاج الاجتماعى . راجع : عبد الباسط عبد المعطى ، " التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " مجلة اليقظة العربية ، السنة ١ ، العدد ٥ ، (يوليو ١٩٨٥) ، ص ٨٩ - ٩٠ .
وفى مناقشة هذا الرأى راجع : محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ، ١٨٧ - ١٨٨ .

وفى تقديرنا أن القضية التى لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام من قبل الباحثين تتعلق ، بالجانب " النفسى " و " الحقوقى " المتعلق بتواجد المهاجر "هجرة مؤقته" فى بلدان الاستقبال . فالملاحظ هو أن المهاجر (على اختلاف درجات سلم المهاره والتأهيل) يظل على هامش الحياة فى المجتمع المستقبل للعماله ، بلاحقوق اجتماعية وسياسية ونقابية .. بل يظل خاضعا لسيف " الاستغناء عن خدماته " المسلط على رقبته طوال الوقت . ولعل الاندماج الوحيد الذى يحدث فى بنية " مجتمع الاستقبال " هو الانخراط فى " مجتمع الاستهلاك " و " الثقافة الريعية " السائده . وهكذا تصبح حياة " المهاجر " " انسان ذى بعد واحد " (one - dimensional man) بالأسلوب السطحى والمشوه فى مجتمع وثقافة الاستهلاك . يبيع قوة عمله فى أثناء النهار ، ويشتري

٦ ـ العماله العائده : المشاكل والسياسات

تشير كافة الدلائل والشواهد الاحصائية على أن " تيار الهجرة الصافية " الموجب فى إتجاه " بلدان الاستقبال " وصل الى قمته عام ١٩٨٣ ، وانه بدء من عام ١٩٨٦ أخذ " تيار الهجرة العائده " يأخذ طابعا واضحا ، إذ اصبح " تيار الهجرة الصافية " بالسالب ، وأخذ الرصيد التراكمى للمهاجرين فى التناقص بمعدلات ملحوظة (انظر جدول ٢) .

جدول (٢)

(بالالف شخص)

السنة	الوصول (١)	السفر (٢)	الفرق (١) ـ (٢) (٣)	التغير فى الرصيد التراكمى من المهاجرين (٤)
١٩٧٠	١٩٨ر٠٠٠	٢٣١ر٠٠٠	ـ ٣٣	٣٣
٧١	٢٦١ر٠٠٠	٣٢٤ر٠٠٠	ـ ٦٣	٩٦
٧٢	٣٦٢ر٠٠٠	٤٤٨ر٠٠٠	ـ ٨٦	١٨٢
٧٣	٥٠٥ر٠٠٠	٦٥٠ر٠٠٠	ـ ١٤٥	٣٢٧
٧٤	٧٣٨ر٠٠٠	٧٨٦ر٠٠٠	ـ ٤٨	٣٧٥
٧٥	٦٨٦ر٠٠٠	٧٢٣ر٠٠٠	ـ ٣٧	٤١٢
٧٦	٥٩٦ر٠٠٠	٦٤٣ر٠٠٠	ـ ٤٧	٤٥٩
٧٧	٨٤٦ر٠٠٠	٨٣٨ر٠٠٠	+ ٨	٤٥١
٧٨	٨٦٤ر٠٠٠	٩٦١ر٠٠٠	ـ ٩٧	٥٤٨
٧٩	٩٩٨ر٠٠٠	١ر١٨٠ر٠٠٠	ـ ١٨٢	٧٣٠
١٩٨٠	١ر١٨١ر٠٠٠	١ر١٢٥ر٠٠٠	+ ٥٦	٦٧٤
٨١	١ر١٥٠ر٠٠٠	١ر٤٢٥ر٠٠٠	ـ ٢٧٥	٩٤٩
٨٢	١ر٦٧٧ر٠٠٠	١ر٨٢٩ر٠٠٠	ـ ١٥٢	١ر١٠١
٨٣	١ر٩٣٦ر٠٠٠	١ر٧٦٧ر٠٠٠	+ ١٦٩	٩٣٢
٨٤	١ر٨٦٨ر٠٠٠	١ر٨٨٩ر٠٠٠	ـ ٢١	٩٥٣
٨٥	١ر٧٥٥ر٠٠٠	١ر٦٨٩ر٠٠٠	+ ٦٦	٨٨٧
٨٦	١ر٧٠٧ر٠٠٠	١ر٣٨١ر٠٠٠	+ ٣٢٦	٥٦١
١٩٨٧	٦٩٧ر٠٠٠	٦٧٦ر٠٠٠		
من ١/١ الى ٧/٣٠				
تقدير العام بأكمله	١ر٣٩٤ر٠٠٠ × ٢	١ر٣٥٢ر٠٠٠ × ٢	+ ٤٢	٥١٩

المصدر : د . سلوى سليمان ، العماله المصرية العائده (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨) .

ويؤكد هذه الحقيقة النتائج الأولية لبحث " الهجرة المصرية العائده " الذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر عن التوزيع النسبى لاعداد المهاجرين منذ بداية السبعينات وحتى عام ١٩٨٧ ، اذ بلغت اعلى نسبة للذين سافروا من المناطق الحضرية بحثا عن عمل فى البلدان النفطية ، كانت خلال الفترة ٨٠ ــ ١٩٨٣ (٣ر٣٦٪) ، وبالنسبة للمسافرين من المناطق الريفية بلغت هذه النسبة ذروتها خلال الفترة ٨٢ ــ ١٩٨٥ (٦ر٥٩٪) (٢٨) . وفى المقابل ، بلغت هذه النسبة خلال الفترة ٨٦ ــ ١٩٨٧ : ٤٪ بالنسبة للمسافرين من المناطق الحضرية و ٨ر١٠٪ للمسافرين من المناطق الريفية (٢٩) .

وبتحليل " أسباب العوده النهائية " ، نجد " العوده الاضطرارية " الناجمه عن " استغناء جهة العمل " أو " تخفيض الراتب والمزايا " شكلت ٢٩٪ من اسباب العوده النهائية للمهاجرين فى حالة مصر ، بينما كان نصيب سبب " انتهاء فترة التعاقد " ٢١٪ من جملة العوامل المسببة " للعودة النهائية " (٣٠) . واذا اعتبرنا " انتهاء فترة التعاقد " دون تجديد العقد تعنى نوع من " الاستغناء عن الخدمة " ، فان اسباب " العودة الاضطرارية " تصل فى هذه الحالة الى ٥٠٪ من جملة مسببات " العودة النهائية " . وتعتبر تلك النتيجة محصلة منطقية لطبيعة الطلب على " العماله العربية الوافده " فى البلدان النفطية ، " إذ أن طريقة استخدام عوائد النفط وأثر ذلك على سوق العمل إنما يتوقفان على طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية ، التى تحوزها هذه الدول المختلفة ، وعلى نوع السياسات التى يطبقها الحاكم فى كل منها " (٣١)

---

(٢٨) راجع : حسن على شكرى ، " خصائص الهجرة المصرية العائده " ، مرجع سبق ذكره ، الجدول (١٥) ، ص١٨ .

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) المصدر نفسه ، جدول (٢٥) ، ص٣٢ .

(٣١) راجع :
F. Halliday, 'Labour Migration in the Middle East', MIRIP, No. 59, August 1977, p.4

وحيث ان " تحويلات العاملين " كانت تشكل احد روافد " الـــــــرواج والانتعاش الاقتصادى " فى البلدان المرسله للعماله خلال السبعينـــــــات والثمانينات ، وخاصة فى قطاعات : البناء والتشييد ،والمال والتجارة ، والخدمات ، فان تقلص حجم هذه التحويلات يعنى تقلص " عناصر الحقن الخارجى " للاقتصـاد الوطنى . وقد تنبأ جورج تابينوس (George Tapinos) فى دراســـة رائده عن " اقتصادات الهجرة الدولية " إلى ان السلوك الدينامى " لتحويلات العاملين " يأخذ شكل داله (Parabolic) عبر الزمن (٣٢) ، كما هو مبين فى الشكل (٢) . وبالـطبع تختلف " نقطة الذروه " (Peak-level) وكذا حدة الهبوط فى تدفقات " تحويلات العاملين بالخارج " من بلد لآخـــر. ولكنه من الواضح أن " نقطة الذروه " قد تجاوزتها كافة البلدان العربية المرسلـه للعماله ، وانه بدءا من عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ فان تلك البلدان تشهد اتجاهـــا نزوليا فى تحويلات العاملين فى الخارج .

شكل (٢)

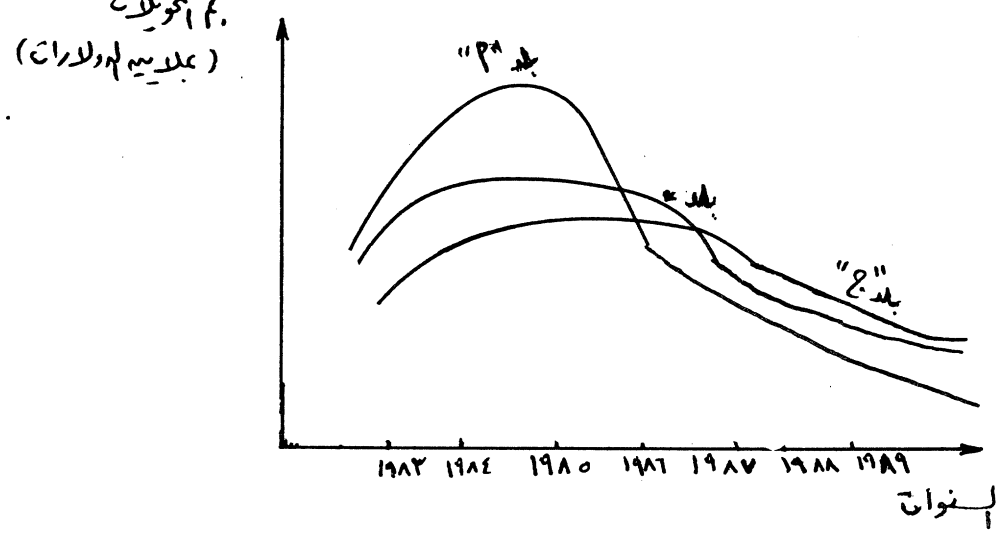

---

(٣٢) راجع :

G. Tapinos, L'economic des migration internationales (Paris: Armand Colin, 1974, p. 179)

ولعل الاتجاهات الانكماشية والركودية التى نشهدها فى اسواق : التوظف ، البناء والتشييد ، التجارة والمقاولات ، المال والخدمات هى نتاج واضح لآثار ما يمكن تسميته " المضاعف المعكوس " (multiplier-in-reverse) لتحويلات العاملين فى الخارج . فكما لعبت " تحويلات العاملين " دورا منشطا ومحفزا للنشاط الاقتصادى فى قطاعات معينة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات ، فان تقلص حجم هذه التحويلات يلعب " دور التغذية العكسية السلبية " . ويمكن توضيح هذه الفكرة بالتركيز على " دورة التشييد والبناء " والتى كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحويلات العاملين فى البلدان النفطية فى عدد من بلدان الارسال على رأسها : مصر ، الاردن ، اليمن العربية ، السودان . فكما كان لحجم الانفاق الهائل على اعمال البناء والتشييد دور فى توليد دخول وزيادة الانفاق على السلع والخدمات ، وبالتالى احداث حاله من " الرواج الاقتصادى " .. فان تباطؤ معدلات النمو فى هذا القطاع سوف يكون له بلا شك انعكاسات إنكماشية واضحة على بقية اجزاء " الاقتصاد الوطنى " . (راجع الشكل رقم (٣) (٣٣) .

ولعل المشكلة الاولى التى تواجه راسم السياسة الاقتصادية فى البلدان المرسلة للعماله ، هى اعداد العده لاستيعاب " تيارات العماله العائده " فى بنية الاقتصاد الوطنى وخلق فرص توظف منتجه لها . بيد أن مشكلة " إدماج العماله العائده " فى سوق العمل المحلى ليست بالأمر السهل ، فى وقت ترتفع فيه معدلات البطالة وتتسم فيه " سوق العمل " بالتجزئة (segmentation)

---

(٣٣) راجع : محمودعبد الفضيل ، " الاقتصاد العربى : نظرات وهواجس مستقبلية " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١١٧ (نوفمبر ١٩٨٨) ، ص٧٨ ــ ٧٩ .

شكل رقم (٣)
آثار دورة التشييد والبناء على الانتعاش والانكماش
الاقتصادي، في البلدان العربية «غير النفطية»

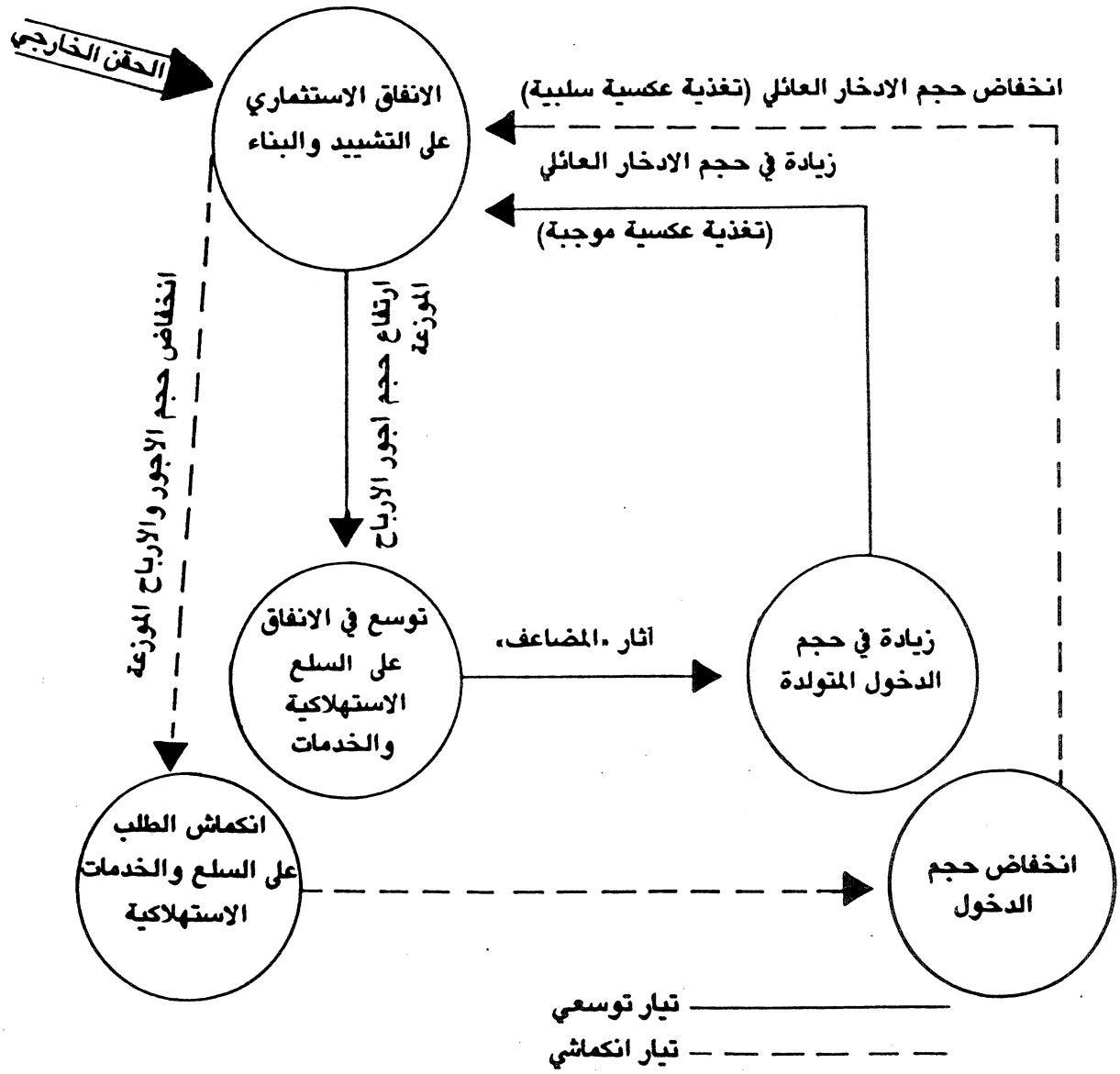

وانقسامه الى " اسواق فرعية " توجد بينها حواجز وسدود [٣٤] . فمع الاعتراف بارتفاع معدلات " الحراك المهنى " عن ذي قبل فى البلدان المرسلة للعماله، ولا سيما فى مجال انهيار الحدود الفاصله والجامده بين الاعمال اليدوية والاعمال التقليديه لاصحاب الياقات البيضاء [٣٥] ، تظل مشاكل تجزئة " سوق العمل " فى البلدان المرسله للعماله قائمة ، ولا تسمح بسهولة الدخول لاعداد كبيرة من العائدين ، إذ تتعايش " الندرة " فى سوق العمل مع " التخمه " فى بعض الأسواق الاخرى .

بيد أن المشكلة لا تكمن فقط فى توافر مدى سرعة " استعاب " العماله العائده " فى أسواق العمل المحلية ، بل تكمن - وبشكل ملح - فى غياب " هياكل استقبال " مناسبة لتلك العماله العائده ، سواء فى مجال :

أ - إعادة التدريب " التحويلى " للمواءمة مع احتياجات الطلب فى سوق العمل المحلى .

ب - تقديم الخدمات الاساسية (بما فى ذلك المسكن) .

جـ - تواجد قنوات وأوعية مناسبة لاستخدام مدخرات العائدين بشكل منتج ومقابل عائد مجزٍ .

ولعل أهم المشاكل التى صادفت قوافل " العماله العائده " هى ضعف المقدره الاستيعابية لأسواق العمل المحلية ، والسحب المتزايد من المدخرات

---

(٣٤) أشار بيركس وسنكلير مبكرا الى تجزئة " سوق العمل " فى بلد كمصر وآثار ذلك على ضعف " الحراك المهنى " راجع:

J.Birks and C.Sinclair, International Migration and Development in The Arab Region (Geneva: ILO, 1980), pp. 94-6.

(٣٥) راجع : جلال امين واليزابيث عونى ، هجرة العماله المصرية (مركز البحوث الدولية ، يناير ١٩٨٦) ، ص ١٢٧ .

(التى تم تكوينها خلال فترة الهجرة) وتآكل قيمتها الفعلية تحت تأثير التضخم ، وبالتالى تجد " العماله العائده " نفسها واقعة بين " شقى الرحى " : "البطالة المطولة " و " التضخم الجامح " . وجدير بالذكر هنا ، ان معظم عناصر العماله " العائده " قد هاجرت للخارج ، وفق نظام العقود الشخصية .. وبالتالى لا توجد لها وظائف واعمال ثابته لدى العوده من الخارج . اذ ان نسبة محدوده من افراد قوة العمل هم الذين يلتحقون بالعمل فى بلدان الارسال (عن طريق الاعاره او الاجازه الخاصة) مع الاحتفاظ بوظائفهم الاصلية فى بلدان الارسال (٣٦) .

وبايجاز ،فان عبء أوضاع " الركود التضخمى " السائده فى بلدان الارسال سوف تقع بالدرجة الاولى على كاهل " العماله العائده "، لا سيما عند مستويات المهاره الدنيا والمتوسطة .. وهى بالتالى تكون ضحية نمط التنمية " الريعية " المستند الى النفط والتجارة والمال والتشييد والبناء فى بلدان الاستقبال - من ناحية ، ونمط التنمية المشوهه الذى يتسم بضعف معدلات التراكم الانتاجى فى بلدان الارسال، من ناحية اخرى .

وكما حدث عبر التاريخ ،فإنه فى حالات الانهيار للرواج الاقتصادى " المصطنع المؤقت " ،يقع عبء الأزمة بالدرجة الاولى على العناصر التى التحقت بقوافل الهجرة بشكل متأخر (late comers) ،إذ تقل " المغانم " وتكثر " المغارم "، ناهيك عن إنهيار توقعات العديد من أفراد قوة العمل فى بلدان الاستقبال للإلتحاق بقوافل الهجرة ، فى الوقت المناسب ، لحل جزء من مشاكلهم الاقتصادية وأزماتهم الاجتماعية فى بلدان الارسال ، مما يجعلنا نطلق على هؤلاء " الذين لم يصبهم الدور " للالتحاق بقوافل الهجرة .. بأنهم يمثلون نوع من " تيار الهجرة المكبوت " .. والذى قد يعبر عن نفسه بأشكال عنيفة فى المستقبل .

---

(٣٦) راجع : نحو تحقيق التكامل لحركة العمل والمال بين الاقطار العربية ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى (مؤتمر العمل العربى - الدوره السادسة عشر : بغداد ٧ - ١٤ مارس / آذار ١٩٨٨) ،ص ٧٥ .

٧ - نقاط مطروحة على مائدة " البحث المستقبلى "

إزاء التحديات والمشاكل الجديدة التى تطرحها عمليات " الهجرة العائدة " يستدعى الامر ان تواكب العملية البحثية الظاهرة .. بل وتستبقها وتحاول إنارة الطريق أمام راسمى السياسات لاستيعاب المشاكل الناجمه عن الهجرة العائدة وترشيد مستقبل عمليات تنقل الايدى العاملة فيما بين البلدان العربية ذهابا وايابا ..وحتى لا تترك العملية لقوضى المبادرات الفردية وغياب الاطر الثنائية والجماعية الملائمة .

وفيما يلى نطرح بعض التصورات عن القضايا الجديرة بالعناية فى المجهودات المسحية والتطبيقية والبحثية المنهجية خلال السنوات القادمه :

١ - وضع تصورات عن طبيعة المؤسسات والآليات الجماعية والثنائية اللازمة لتنظيم عملية العوده للعماله المهاجرة ، بشكل تدريجى وتعاونى ، فى اطار نظرة قومية شاملة تراعى مصالح ومشاكل التنمية فى بلدان الارسال والاستقبال على السواء .

٢ - اعادة النظر فى دور " العماله الاسيوية " فى بلدان الاستقبال ،وتحديد أثر استقدام تلك العماله واحلالها محل " العماله العربية الوافده " على التعميق من حدة أزمة العماله العربية العائدة (حجما وايقاعا) .

٣ - تحديد طبيعة الضمانات القانونية الكفيلة بالحفاظ على الحقوق المالية والتأمينية للعماله العائده (بما فى ذلك عدم تأخير دفع المستحقات للعماله العائده).

٤ - وضع أطر للتخطيط التأشيرى متعدد السنوات (multi-year indicative planning) للتنسيق بين خطط التنمية القطرية فى بلدان

الارسال وبلدان الاستقبال ، لترشيد تدفقات " الهجرة العائـــــدة " بما يتناسب مع " طاقة العوده " (٣٧) لدى بلدان الارسال من حيـــث الحجم ، التركيب المهنى ، التوقيت الزمنى .

٥ ـ تطوير آليات التنسيق بين العرض والطلب على العماله المهاجرة المؤقتـه " من خلال نظم وبرامج لتخطيط القوى العامله على الصعيد العربى ، وتطوير دور مؤسسة لتشغيل العربى فى هذا المجال منعا للموجات غير المنظمـــة " للهجرة الذاهبة " و " الهجرة العائدة " على السواء .

٦ ـ اعادة النظر فى انماط التنمية واشكال التكنولوجيا السائدة فى بلـــــدان الارسال بهدف البحث فى زيادة المقدره الاستيعابية للاقتصاد الوطنـــى " للعماله العائدة " ، إذ ان الازمة الراهنة " للعمالة العائدة " تكمـــن فى ضعف التراكم الانتاجى (وبالتالى خلق فرص عمل منتج) واستخـــدام تقنيات وفنون انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية . (تتطلب قدرا محدود من العماله) .

٧ ـ تتبع " انماط الحراك المهنى " و " الحراك الجغرافى " للايـــــدى العاملة المهاجرة " بعد العودة " ، مقارنة بأوضاع " ما قبل الهجـــــرة " ، بهدف إستخلاص الدلالات وترشيد سياسات استيعاب العماله العائـــدة وتعبئة مدخراتها .

---

(٣٧) المقصود " بطاقة العودة " هنا هى مقدار وسعة " طاقة التحميل " على سوق العمل المحلى فى بلدان الاستقبال ، ومدى توافر " هياكل الاستقبال " المناسبة فى مجال البنية الاساسية من مرافق وخدمات .

UNESCWA LIBRARY
20009320